الأمن الغذائي العراقي

التدمير... فالتفكيك!

. رانية المصري * .

الغذاء. الحصول على الغذاء. حقّ إنتاج الغذاء. حقّ بيع الغذاء. القدرة على شراء الغذاء. هذه القواعدُ البسيطةُ هي ركائزُ أيّ اقتصادٍ سيّدٍ وصحّي. لكنّها كانت ـ وتبقى ـ محرّمةً على شعب العراق.

فمنذ العام ١٩٩٠ والحكومةُ الأميركيةُ (سواءٌ بزعامة الحزب الديموقراطي أو الحزب الجمهوري) تَفْرض سياساتٍ ألحقتِ الدّمارَ بالزراعة العراقية وبقدرة العراق الأساسية على إطعام شعبه.

ذلك أنّ العقوبات التي فَرَضَتْها الولاياتُ المتحدة/الأممُ المتحدة حَطّمت الاقتصادَ العراقي، وأضرّتْ بشكلٍ خاصّ بقدرة الشعب العراقي على الحصول على الغذاء. فحتى العام ١٩٩٠ كان العراق يستورد ٧٠٪ تقريبًا من حاجاته الغذائية بمعدّلٍ يقدّر بـ ٢،٥ بليون دولار أميركي كلّ عام.[١] ولكنْ، مع فرض العقوبات، لم يَعُدِ العراقُ قادرًا على استيراد حاجاته الغذائية الأساسية. ثم جاء القصفُ عامَ ١٩٩١ ليُكْمل تدميرَ المرافق الغذائية، بما في ذلك: ٣٥٠ متجرًا وسوقًا تجارية، و١٢٠ مزرعةً، و١٥٧ مركزًا للخدمات المائية والكهربائية.[٢] وبعد هذا القصف المركّز الأوّل أُعيد فرضُ العقوبات، وباتَ قصفُ المدن العراقية متقطّعًا، حتى سنة ٢٠٠٣. وفي تلك الفترة حَدَّتِ العقوباتُ من استيرادِ قطع الغيار الكهربائية، ومضخّاتِ الريّ، والآلاتِ الزراعية، والبذورِ، والسّمادِ، والمُبيدات.

بعد خمسة أعوامٍ من العقوبات أَصْدرتْ منظمةُ اليونيسفَ بيانًا شديدَ اللهجة جاءَ فيه:

«إنّ العقوبات تَمْنع استيرادَ قطعِ الغيار، والكيماويات، والكواشف، ووسائلِ النقل الكفيلةِ بتوفير الخدمات المائية والتعقيمية للسكّان المدنيين في العراق... وما بات بيّنًا أكثرَ فأكثرَ هو **أنّه لا يُمْكن تحقيقُ أيّ خطوةٍ هامةٍ على طريق الأمنِ الغذائي [العراقي] ما دام الحَظْرُ قائمًا** [التشديد منّي ـ ر. م.]. فكلُّ الإسهامات الأساسية الهادفة إلى توفير الغذاء ـ من إنتاجٍ زراعيٍّ، واستيرادٍ للموادّ الغذائية، واستقرارٍ اقتصادي، وتوليدٍ للمداخيل ـ تَعْتمد على قدرة العراق على شراءِ واستيرادِ تلك الحاجاتِ اللازمةِ لبقاء السكّان المدنيين على قيد الحياة.»[٣]

وفي ذلك العام نفسه كشَفَ ممثّلون عن «برنامج الغذاء العالمي» التابع للأمم المتحدة أنّ «النقصان المخيف في الطعام يؤدّي إلى أذًى لا يُمْكن ترميمُه بحقّ جيلٍ كاملٍ من الأطفال العراقيين.»[٤] فقد انخفضتْ كميّةُ الوحْدات الحرارية (الكالوريات) التي يَحْصل عليها الطفلُ في اليوم بنسبة ٦٥٪، وتضاعفتْ نسبةُ سوءِ التغذية لدى الأطفال العراقيين تحت سنّ الخامسة.[٥] والحقّ أنّ الحِصَص الغذائية التي كانت تقدّمها الحكومةُ العراقية كلَّ شهر هي وحدَها التي مَنعتِ الناسَ من الموتِ جوعًا.

ومع ذلك فقد ازداد الوضعُ سوءًا.

---

* ـ أستاذة مساعدة في قسم العلوم في جامعة البلمند (لبنان)، المديرة المساعدة لمؤسسة الدراسات البيئية في الجامعة نفسها. لها أبحاثٌ ونشاطاتٌ كثيرة في مجال الدفاع عن الشعب العراقي (ولاسيّما أثناء فترة العقوبات)، ومناهَضة الاحتلال الصهيوني، وفضحِ دوْر الشركات الأميركية في تدمير الاقتصاد العراقي. عنوانُها الإلكتروني: rania@ourwords.org.

١ ـ ٢ ـ تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الإنساني الحالي في العراق، ٣ آذار (مارس) ١٩٩٩.

٣ ـ «وضع الأطفال والنساء في العراق: تقرير حالة.» اليونيسيف، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.

٤ ـ «الوقت يكاد يَنْفد بالنسبة إلى أطفال العراق.» برنامج الغذاء العالمي، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.

٥ ـ تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الإنساني الحالي في العراق، مصدر سابق.

منذ احتلال العراق ازداد الأطفالُ الذين لا يَحْصلون على ما يكفي من الطعام، وربُعهم يعانون سوءَ التغذية

شَلَلُ الاقتصاد بالعقوبات

فقد تضخّمت المشاكلُ لأنّ الزراعة كانت تَعْتمد اعتمادًا كبيرًا على الكهرباء، أيْ على قدرةِ توليدِ الكهرباء، وعلى مضخّات الماء الكهربائية، إلى ما هنالك، في حين تمّ حَظْرُ استيراد الموادّ اللازمة للتصليحات الكهربائية![1] وسنةً بعد سنة، راحت «منظمةُ الغذاء والزراعة (الفاو)» تُصْدر بياناتٍ تَنْدب الأوضاعَ التي آلتْ إليها الزراعةُ العراقيةُ. وسنةً بعد سنة أيضًا، واصلت اللجنةُ ٦٦١ التابعةُ لمجلس الأمن، والتي أَشْرفتْ على استيرادِ الموادّ إلى العراق من خلال اتفاق «النّفط مقابلَ الغذاء،» مَنْعَ دخولِ الحاجات الغذائية الضرورية – من البذور، إلى قطع الغيار المستخدمة في الريّ. فهل كان هؤلاء الممثّلون، بتفويض من حكوماتهم، يعتقدون حقّاً أنّ الحاجات الغذائية والحاجات المتعلّقة بالبنى التحتية العراقية تشكّل خطرًا؟ أم أنّ ذلك – على ما فَسَّرت الصحافيةُ والأنثروبولوجيةُ باربرا نِمْري عَزيز – «نوعٌ من الابتزاز لضمانِ ألاّ يستطيع العراقُ أن يتمتّع باكتفاءٍ غذائيٍّ ذاتيّ؟»[2]

توقّفت العقوباتُ حين بدأ الاحتلالُ العسكريُّ الأميركيُّ للعراق. وبحلول ذلك الوقت، بحسب دائرةِ الزراعة الأميركية، «قُدّرَ الانخفاضُ في الإنتاج العامّ للحبوب الأساسية بـ ٥٠٪ عمّا كان عليه عامَ ١٩٩٠.»[3]

ومع ذلك تواصلَ الهجومُ على الأمن الغذائي العراقي.

ففي العامَيْن اللذيْن مَضَيا على احتلال العراق، ازدادَ عددُ الأطفال العراقيين الذين لا يَحْصلون على ما يكفي من الطعام، وأكثرُ من ربع هؤلاء الأطفال يعانون سوءَ تغذيةٍ مُزْمِنًا، على نحو ما كشف أحدُ تقارير الأمم المتحدة عامَ ٢٠٠٥. يقول التقريرُ: «إنّ معدّلاتِ سوءِ التغذية لدى الأطفال تحت سنّ الخامسة تضاعفتْ، تقريبًا، منذ الغزو الذي قادتْه الولاياتُ المتحدة.»[4] وكأنّ الدّمارَ الذي ألحقتْه العقوباتُ لا يكفي، فجاء الاحتلالُ العسكريُّ – وكلُّ تفرُّعاتِه – ليزيدَ الأوضاعَ تدهورًا.

في خضمّ هذا الحُطام، قام صندوقُ النقد الدولي، الذي قَدّم إلى العراق قروضًا بمبلغ ٤٣٦ مليون دولار عامَ ٢٠٠٤، بالطّلب إلى «الحكومة العراقية» بتقليل حصص التموين الغذائي التي تُشكّل ثُلثَ ميزانية العراق[5] والتي تَدْعم حوالى ٦٠٪ من السكّان![6]

وفي هذه الأثناء واصلت الأراضي الزراعيةُ العراقيةُ طريقَها نحو بلوغ «مرحلة الإنتاج الهامشيّ» على ما ذَكَرَ أحدُ الخبراء الزراعيين العراقيين. وقد شرح جميل محمد جميل أنّ مراجعةً سريعةً لمسار القطاع الزراعي في العراق منذ سنة ٢٠٠٣ تُظْهر التخلُّفَ المتواصل والفَشَل المتواصل والهَدْرَ المتواصل.[7]

---

١ – هذا ما ذكره مديرُ «الفاو» في العراق، الأستاذ أمير خليل، أثناء المناقشات مع موظّفين من الكونغرس خلال زياراتهم إلى العراق عامَ ١٩٩٩.

٢ – Barbara Nimri Aziz. Gravesites: Environmental Ruin in Iraq. **Metal of Dishonor -- Depleted Uranium; How the Pentagon Radiates Soldiers and Civilians with DU Weapons**. International Action Center. New York. 1997.

٣ – Jeremy Smith, "The US brings corporate agribusiness to Iraq," **The Ecologist**, January 29, 2005.

٤ – "Children starving in new Iraq," BBC News, March 30, 2005.

٥ – "Iraq's Economy Hobbled By Growing Violence, IMF Says" (Update1), August 16, 2005. **Bloomberg**. http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=10000103&sid=aYrXhav7RZBE&refer=us

٦ – "Iraq: Shortage in food rations raises concern," Reuters, July 25, 2005.

٧ – **الحياة**، ١٨ آب (أغسطس)، ٢٠٠٥.

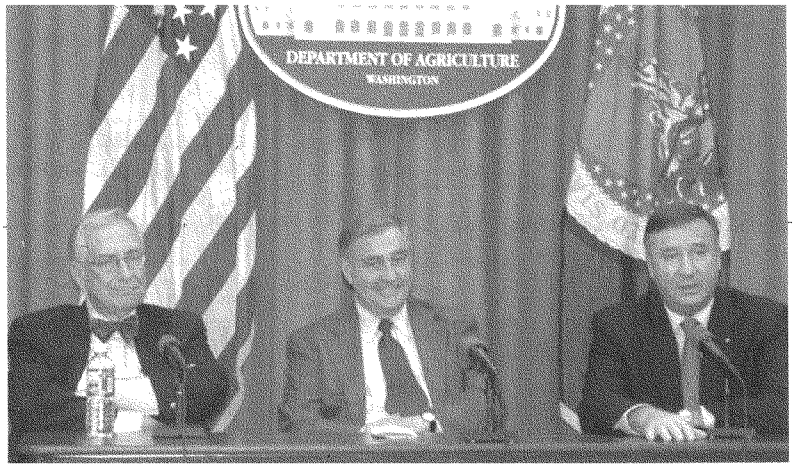

أوكسفام: «تكليف آمستاتز (أقصى اليسار) بإعادة بناء الزراعة العراقية يشبه تنصيب صدّام رئيسًا للجنة حقوق الإنسان!»

والحقّ أنّ ما يَحْدث منذ عام ٢٠٠٣ أدهى من مجرّد تخلُّفٍ في القطاع الزراعي في العراق: ذلك أنّ الحكومةَ الأميركية بدأتْ خططَها لخصخصةِ الاقتصاد العراقي وتغييره جوهرياً.[١]

فبعد أسابيعَ من الاحتلال الأميركي للعراق، أَسْقط حاكمُ العراق (آنذاك) پول بريمر كلَّ التّعْرفات على السِّلع التي تَدْخل العراقَ. وامّحى الإنتاجُ المحليُّ للمصانع العراقيّة. وبعد شهورٍ فَرَضَ بريمر المرسومَ ٣٩ السيِّئَ الصيت، الذي سَمَحَ للأجانب بالتملُّك الكامل وغيرِ المحدود لـ «كلّ القطاعات الاقتصادية في العراق» باستثناء النفط، وسَمَحَ لهم بنَقْل أرباحهم كاملةً من العراق «ودونما تأخير.»[٢] وفي الوقت الذي أباح بريمر الموارِدَ العراقيةَ للسيطرة الأجنبية، فقد فَرَضَ ضريبةً ثابتةً على العراق: وهكذا نَصّ المرسومُ رقم ٣٧ على أنّ «أعلى الضرائب المفروضة على مداخيل الأفراد والشركات لعام ٢٠٠٤ والأعوامِ التالية لن تتجاوز ١٥٪.»[٣]

الجدير ذكرُه أنّ كلّ هذه التغييرات (غيرِ الشرعية) فُرضتْ على العراق دون استشارة مواطنيه.

هذا، وقد حَظِيت الزراعةُ العراقيةُ بـ «اهتمام» خاصّ. ففي نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ عُيِّن دانيال آمستاتز للإشراف على «إعادةِ تأهيل» الزراعة في العراق. وكان هذا الرجل وكيلَ وزارة الشؤون الدولية وبرامج السِّلع من سنة ١٩٨٣ حتى سنة ١٩٨٧ في إدارة ريغان، وكبيرَ المفاوضين في الشؤون الزراعية أثناء جولة الأوروغواي حول مباحثات «الغاتْ» (الاتفاق العامّ على التَّعْرفات والتجارة) بين عامَيْ ١٩٨٧ و١٩٨٩، والرئيسَ الأسبق لـ «جمعية تصدير الحبوب في أميركا الشمالية.» وأثناء إدارة ريغان كَتَبَ آمستاتز مسوّدةَ النصِّ الأصليِّ للاتفاقات الدولية الأساسية التي تَحْكم تجارةَ السِّلع الزراعية. وقد أتاح «إسهامُه» للدول الغنيّة إغراقَ الأسواقِ العالميةِ بفائضاتها الغذائية المدعومة بالإعانات الحكومية، فانخفضت الأسعارُ إلى مستوياتٍ لا يستطيع المزارعون في الدولِ النامية منافَستَها. وقد واصل بوش الصغير هذه السياسةَ؛ بل هو أَعْلن بوضوح أنّه يريد للمزارعين الأميركيين «أن يُطْعِموا العالَمَ!»[٤]

«إنّ تكليفَ دانْ آمستاتز بإعادة بناء قطاع الزراعةِ في العراق يُشْبه تنصيبَ صدّام حسين رئيسًا للجنةٍ لحقوق الإنسان!» هذا ما قاله كيڤن واتكنْز، مديرُ منظمةِ أوكسفام البريطانية للمعونات في حزيران (يونيو) ٢٠٠٣. وتابَعَ يقول: «هذا الرجلُ وُضِعَ في موضع فريدٍ جدّاً لترويج المصالح التجارية لشركات الحبوب الأميركية، ولخَلْع السوقِ العراقية بالقوة. لكنّه استثنائيٌّ في

١ ـ للمعلومات حول تحويل العراق اقتصادياً، راجع: (١) رانية المصري، «إعادة بناء، أم نَقْض البناء؟ العراق من حرب إلى حرب،» الآداب ٧/٨، ٢٠٠٤.
(2) Naomi Klein, "Baghdad Year Zero: Pillaging Iraq in pursuit of a neocon utopia," **Harper's Magazine**, September 2004. http://www.harpers.org/BaghdadYearZero.html; (3) Rania Masri, "Freeing Iraq's Economy – For Its Occupiers," **Swans Commentary**, February 2, 2004. http://www.swans.com/library/art10/iraq/masri.html; (4) Antonia Juhasz, "Economic Invasion U.S. Corporations March Into Baghdad, At The Expense Of Self-determination," **The Los Angeles Times**, August 14, 2005. http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=15&ItemID=8508

٢ ـ http://www.cpa-iraq.org/regulations/20030921_CPAORD39.pdf. September 21, 2003.

٣ ـ http://www.cpa-iraq.org/regulations/20030921_CPAORD37.pdf, September 21, 2003.

٤ ـ St Louis debate. October 17, 2000. http://www.issues2000.org/George_W__Bush_Environment.htm.

يعتقد الكثيرون أنّ تطبيق المرسوم ٨١ سيكون إعلاناً للحرب على المزارعين العراقيين

ضعف استعداداته لقيادة جهودٍ إعماريةٍ في بلدٍ نامٍ.»[١]

شلّ الاقتصاد بالاحتلال وابتزازِ الشركات

إنّ خَلْعَ السوق العراقية بالقوة هو ما يَحْدُث في الأعوام القليلة الماضية، وهو ما يُخطَّطُ للعراق في المستقبل. ومن بين المراسيم المئةِ الأحاديةِ الجانب التي فَرَضَتْها قواتُ الاحتلالِ الأميركية على العراق، يتَّضح أنّ أكثرَها قدرةً على إلحاق الضرر بالأمن الغذائي العراقي هو المرسوم رقم ٨١.[٢] فهذا المرسوم، الذي يُبْطِلُ قانونًا عراقيّاً أصليّاً صَدَر عامَ ١٩٧٠ بمنع التملُّكِ الخاصّ للموارد البيولوجية (وفقًا لمنطوق الدستور العراقي)، يشجِّع الملْكيةَ الخاصةَ للبذور ولغيرِ ذلك من الموارد البيولوجية.

وهناك الكثيرون الذين يعتقدون أنّ تطبيق هذا المرسوم سيكون إعلانًا للحرب على المزارعين العراقيين.[٣]

والحال أنّ الفقرةَ البالغةَ الحساسيةِ من المرسوم ٨١ هي المعنيّة بـ «حماية التنوّع النباتي.» فلكي تنجحَ البذورُ في الامتحان، فإنّ عليها أن تكون «جديدةً، ومميَّزةً، ومتماثلةً، وثابتةً.» وتبعًا لذلك، فإنّه لا يُسمحُ للمزارعين بالاحتفاظ بهذه البذور «الجديدة» من أجل إعادة استخدامها.

فلنتحدثْ، إذن، عن البذور.

مؤخّرًا حَذّرتْ منظمةُ الفاو من أنّ «صناعة البذور في العراق قد تداعَتْ، وأنّ البلادَ ليست قادرةً حاليّاً على تلبيةِ احتياجاتِ المزارعين إلى أنواع محاصيل مطوّرةٍ، وهذا ما يُهدِّدُ أمنَ العراق الغذائيّ تهديدًا جدّيّاً.»[٤] فما الذي يُصْنع الآن؟ هل تمّ حفظُ الأنواع الكثيرة من القمح البلدي، بحيث يُعادُ زَرْعُ ما حُفِظ منها وإخضاعُهُ للإلقاح التهجينيّ (cross-pollination) على امتدادِ آلاف الأعوام في العراق؟ (قَدَّرتْ منظمةُ الفاوْ في العام ٢٠٠٢ أنّ ٩٧٪ من المزارعين العراقيين استخدموا بذورَهم التي حفظوها أو اشتروْا بذورًا من الأسواق المحلية). وهل تمّ جلبُ بذورٍ من «المركز العالمي للبحوث الزراعية في المناطق الجافّة» في سورية، حيث مازالت هناك نماذجُ من عددٍ من الأنواع العراقية من البذور؟

كلا! إنّ البذور تُجْلَبُ من الولايات المتحدة ـ من «مكتب الزراعة العالمية» التابع لجامعة «تكساس أيْ أند أمْ،» ومن شركة «القمح العالمي» في أريزونا. ولقد وَصَلتْ آلافُ الأطنان من بذور

---

١ ـ Emad Mekay, "Free marketers have a plan for Iraq," **InterPress Service**, April 30, 2003.

٢ ـ http://www.export.gov/iraq/pdf/cpa_order_81.pdf April 26, 2004.

٣ ـ لمزيد من المعلومات حول المرسوم ٨١، راجع المقالات التالية:

(1) Jeremy Smith, "The US brings corporate agribusiness to Iraq," **The Ecologist**, January 29, 2005. http://www.mindfully.org/GE/2005/Order-81-Iraq1feb05.htm; (2) "Iraq's new patent law: A declaration of war against farmers. Focus on the Global South and GRAIN," October 2004. http://www.grain.org/articles/?id=6 ; (3) Rosemarie Jackoski, "Iraqi Order 81... Orders, Occupation, and Oppression," **Press Action**, February 1, 2005. http://www.pressaction.com/news/weblog/full_article/jackowski02012005/; (4) Andy Rowell, "Frankenfoods for Iraq: The 'Bad Idea' Virus Spreads," **Spin Watch**, March 29, 2005. http://www.organicconsumers.org/ge/iraq040405.cfm ; (5) "Iraq's Crop Patent Law: A threat to food security," GM Free Cymru. **Countercurrents.org.** March 3, 2005. http://www.countercurrents.org/iraq-cymru030305.htm

٤ ـ Iraq: UN agency appeals for $5.4 million to rebuild seed industry, avert shortages. **UN News Service**. August 8, 2005.

منشور من الحملة العالمية ضدّ شركة مونسانتو، وتحديداً ضدّ استخدامها بذورًا معدّلة جينيّاً (الصورة من Indy Media، Brazil)

القمح إلى العراق منذ مدة، وجُهِّزتْ مئاتُ الأكرات من الأراضي العراقية المفروزة «للعرض» من أجل تعليم المزارعين العراقيين كيف يَزْرعون أنواعًا من المحاصيل ذاتِ البذورِ العاليةِ الإنتاجية، مثل الشعير والحمّص والعدس والقمح.(١)

وبحسب المرسوم ٨١، فإنّه لن يكون بمقدور المزارعين الاحتفاظُ بالبذور «الجديدة» ولا إعادةُ استخدامها ـ وهذه هي البذورُ التي يُجْبَرُ المزارعون العراقيون على إحلالها مكانَ بذورهم التقليدية «المنخفضةِ الجودة.» إذ سيكون على المزارعين أن يَشْتروا البذورَ «الجديدة» (مع كيماوياتها) في العام التالي، وذلك من تجّار البذور العالميين أمثال شركات: كارغيل، ومونسانتو، وداوْ كاميكال.

إنّ بذور العراق لا تتمتّع بالحمايه المنصوص عليها في المرسوم رقم ٨١. علاوةً على ذلك، فإنّه يُمْكن تغريمُ كلّ مزارعٍ يَثْبتُ أنّ بذورَه «مَشوبَةٌ» بواحدٍ من البذور المسجّلة تحت بند «حماية التنوّع النباتي.»(٢)

إنّ هدف القانون، إذن، على ما ذكرتْ منظّمتا «Focus on the Global South» و «GRAIN» هو «تسهيلُ إقامةِ سوقٍ جديدةٍ للبذور في العراق، حيث تستطيع الشركاتُ العابرةُ للقوميات بَيْعَ بذورها ـ أمعدّلةً جينيّاً كانت أمْ لا ـ التي ينبغي على المزارعين شراؤها من جديدٍ كُلَّ موسمِ حصاد... كما أنّ القانون الجديد يروِّج، علنًا، لتَتْجيرِ (commercialization) البذورِ المعدّلة جينيّاً في العراق.»

لكنْ بعد الدراسات الأخيرة التي تَكشفُ الآثارَ الضارّةَ التي قد تسبِّبَها البذور الزراعيه المعدله جينيا على التنوّع البيولوجي، فإنّ استخدامَ هذه البذور يَفْتح صندوقَ أفاعٍ مليئًا بالعواقب على بيئة العراق الطّبيعية. إنّها، في أحسن الأحوال، مقامرةٌ، مقامرةٌ يَخُوضُها لاعبون أجانبُ، نيابةً عن لاعبين أجانب، ومن دون موافقةِ السكّان المحليّين!

لقد سلَكتْ حكومةُ الولايات المتحدة النموذجَ نفسَه على امتداد العراق: فكانت تدمِّر كلَّ شيء، ثم تحوِّلُه إلى ما يَخْدم الشركاتِ الأميركيةَ بأفضل طريقة.

إنّ العراق هو المثالُ المتطرّفُ على «إسقاط الحماية المحلية،» المعروفةِ أيضًا باسم «العولمة الاقتصادية.» غير أنّ هذه السيطرة الاقتصادية تُفرَضُ، في العراق، عن طريق احتلالٍ عسكريّ، وعن طريق حكومةٍ عراقيةٍ اختارتْها الولايات المتحدة بنفسِها.

الكورة (لبنان)

١ ـ ٢ ـ Jeremy Smith, ibid.